

التغير الاجتماعي في البلدان النامية

حول مسألة التسمية ومفهوم التخلف

”من كتاب د. محمد أحمد الزعبي“

يطلق على بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ وهي تلك البلدان التي سبق أن كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة والتي ناضلت وتناضل حركة التحرر الوطني فيها.

من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي من جهة وضد التخلف والفقر والبنىات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية من جهة أخرى، ويطلق عليها تسميات مختلفة وكثيرة أبرزها: (العالم الثالث - البلدان النامية، ويلاحظ أن أكثر الاتجاهات استخداماً سواء لدى الاتجاه البرجوازي أو الاشتراكي في علم الاجتماع كتسميات (البلدان النامية - والعالم الثالث) ويقل بالمقابل استخدام تسميات مثل (البلدان المتخلفة أو الأمم البروليتارية - أو أمم الجنوب - بلدان الأطراف، البلدان المستغلة).

ويبدو أن تعبير العالم الثالث هو أوسع هذه التسميات انتشاراً واستعمالاً ذلك أنه تعبير يوحي ظاهرياً على الأقل بالحيادة وبأنه لا يعني أكثر من الإقرار بأن مجموعة معينة من البلدان لا تنتمي من حيث درجة تطورها التكنولوجي خاصة وبالتالي همومها ومشكلاتها اليومية والمرحلية لا إلى العالم الأول الرأسمالي ولا إلى العالم الثاني الاشتراكي هذه التسمية إلى «الفرد سوفيه» الذي نحتها على غرار الطبقة الثالثة في فرنسا والتي كانت تعني قبل الثورة الفرنسية كل أولئك الذين ليسوا من النبلاء أو كبار رجال الكنيسة.

وبعد ظهور شعار عدم الانحياز والحياد الإيجابي وتجسده في صورة مجموعة من المؤتمرات (باننونغ 1955 ومؤتمر بلغراد 1961 ومؤتمر

القاهرة 1964 ومؤتمر لوساكا 1970 ومؤتمر الجزائر 1973 بدأت تسمية العالم الثالث تخرج عن حيادها لتأخذ بعداً إيجابياً خاصاً يرى فيها فصيلة نوعية متميزة عن الشعوب الأخرى إلى جانب دول القطبين الأول والثاني (الرأسمالي والاشتراكي) الأمر الذي دفع نحو القيام بدراسات واسعة حول واقع العالم الثالث الراهن وحول مستقبله وماضيه أيضاً قد تبين أن هناك ثلاثة منظورات أساسية فيما يخص هذه المسألة:

أ- المنظور الاقتصادي: الذي يرى أن الجوهر في أمر العالم الثالث هو مسألة تخلفه عن الدول المتقدمة الموزعة بين العالمين الرأسمالي والاشتراكي وهو بالتالي أي العالم الثالث موزع بين هذين العالمين.

ب- المنظور الإيديولوجي: وهو يرى إيديولوجيتين رأسمالية واشتراكية وأن العالم الثالث جزء من العالم الاشتراكي بالقوة وإن كان يرتبط حالياً ولاسيما من الناحية الاقتصادية بالعالم الرأسمالي بالفعل.

ج- المنظور العالم ثالثي: وهو يرى أن العالم الثالث يمثل كتلة متميزة ليس على المدى القريب أو مرحلياً وحسب وإنما على المدى البعيد أيضاً ذلك أن الظروف الموضوعية المتميزة سوف تخلق طريقاً خاصة متميزة لهذا العالم الثالث بما في ذلك نوع اشتراكيته وفلسفته وسلم القيم فيه وأن تطور العالم الثالث بالتالي لا يحمل معنى اللحاق أو الالتحاق بهذه الكتلة أو تلك من الدول المتطورة.

👉 إننا نقبل بمقولة العالم الثالث الشائعة الاستعمال الآن مع التحفظات التالية:

1- أن تعبير العالم الثالث إذا لم يجري استخدامه بحذر وبنفس تقديمي فإنه قد يجر إلى موقف رجعي يقوم على القبول - الضمني أو العلني - بأن العالم إنما ينقسم إلى هذه الكتل الثلاث ليس الآن فقط وإنما في المستقبل أيضاً وإلى مالا نهاية أن هذا الموقف يعطي العالم الرأسمالي وجوداً شرعياً

موازياً ومساوياً للعالم الاشتراكي من جهة ويحد من البعد الثوري لحركة التحرر الوطني الذي يلتقي مع البعد الثوري للمعسكر الاشتراكي والطبقة العاملة في المعسكر الرأسمالي في ضرورة التخلص نهائياً من النظام الرأسمالي العالمي بوصفه نظاماً غير إنساني ولأن بقاءه يعني بقاء العوائق والسدود أمام حركة التحرر الوطني.

2- إن القبول بمقولة العالم الثالث بصفة مطلقة إنما ينطوي عملياً على القبول أو الالتقاء مع أطروحات بعض الموظفين من علماء الاجتماع البرجوازيين (تالكوت بارسونز خاصة) التي تسعى إلى تكريس النظام الرأسمالي عن طريق نظرية (التقارب) بين الاشتراكية والرأسمالية واندماجهما في نظرية جديدة تقع على الحد الفاصل بين الطرفين ويستند أصحاب هذه النظرية الجديدة على عدد من المقولات الخاصة مثل مقولة (المجتمع الصناعي) و(التيكنوقراط) و(الطبقة الجديدة)... الخ التي لا تعدو أن تكون مجرد مقولات (التفافية) برجوازية صغيرة أفرزتها الحالة المأزق التي تمر بها الإمبريالية العالمية نتيجة محاصرتها من قبل المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر الوطني في (العالم الثالث).

3- لا يفلت اصطلاح (العالم الثالث) من ورطة (النسبية) فلقد شرع الآن باستخدام تعبير (العالم الرابع) على القسم الأكثر تخلفاً من (العالم الثالث) وبالذات على الدول التي لا يصل متوسط دخل الفرد السنوي فيها إلى أقل من 200 دولار ألا يفترض هذا أنه علينا أن نتوقع أو لا نستبعد إمكانية انبثاق مصطلحات أخرى على نفس المنوال مثل العالم الخامس- العالم السادس... الخ ولاسيما إذا علمنا (أن العالم يضم 750 مليون نسمة يعيشون في حالة بؤس مطلق ولا يتعدى نصيب الفرد منهم من الدخل القومي 50 دولار سنوياً... هذا في الوقت الذي ارتفع الدخل الفردي في بعض الدول الغنية في عام 1974 إلى 6.600 دولار.

4- يطرح علينا اصطلاح العالم الثالث أمر تصنيف بعض الدول مرة من زاوية سياسية ومرة أخرى من زاوية إيديولوجية ومرة ثالثة من زاوية اقتصادية ومرة رابعة من زاوية تاريخية ومرة خامسة من زاوية جغرافية...الخ.

فالصين الشعبية مثلاً تنتمي إلى العالم الثاني بوصفها بلداً اشتراكياً وإلى العالم الثالث بوصفها عالم متخلف- نسبياً- وغير منحاز وينطبق هذا على كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام أما دولة مثل تركيا أو إيران أو الهند فأنها من الوجهة الإيديولوجية والسياسية تنتمي إلى العالم الأول أما من الوجهة الاقتصادية (التخلف) فهي جزء من العالم الثالث.

أما تسمية البلدان المتخلفة فإنها تنطوي بدورها على جملة من الأخطاء النظرية والتطبيقية الأمر الذي تسبب في انقسام الرأي حولها إذ بينما دافع علم الاجتماع البرجوازي عن استخدامها دحضها بقوة علم الاجتماع الاشتراكي أن هذا الانقسام حول مفهوم التخلف وحول بالتالي استخدام تسمية (البلدان المتخلفة) إنما يعكس واقع الحال منظورين مختلفين لتفسير حالة التخلف أو لتفسير الخارجية الاجتماعية للعالم الراهن هذان المنظوران

هما:

① - (**المنظور المسافي**) وهو المنظور الذي يرى في البلدان المتخلفة وحدها مريضاً ينبغي معالجته بينما تمثل البلدان المتطورة صناعات ولاسيما الرأسمالية منها (النموذج المثالي) أو الحالة الصحية التي ينبغي على البلدان المتخلفة أن تناضل للوصول إليها ويتمثل هذا المنظور بصورة واضحة في (متغيرات النمط) أو (البدائل) النمطية عند تالكوت بارسونز (ومراحل النمو الاقتصادي) عند روستو.

② - (**المنظور البنيوي**) وهو يرى أن حالة البلدان المتخلفة إنما تعكس في حقيقة الأمر مرضاً عاماً في كافة الجسم البشري وليس فقط في

ثلاثيه أو ثلاثة أرباعه أو نصفه إن أصحاب هذا المنظور لا يختلفون مع أصحاب المنظور الأول على وجود مسافة اقتصادية واجتماعية وثقافية ولكن ليس بالضرورة إيديولوجية أو سياسية بين صنف الدول المتقدمة وصنف الدول المتخلفة ولكنهم ينكرون اعتبار هذين الصنفين منفصلين ولا توجد بينهما علاقات سببية وهم بالتالي ومن خلال هذا الفارق يصلون إلى استنتاجات مختلفة فيما يتعلق بتحديد مؤشرات التخلف الكمية والكيفية وكذلك في السبيل الأفضل للتنمية وتجاوز حالة التخلف أي أنهم يختلفون معهم في المقدمات والنتائج.

1- يرى بعض المؤلفين أنه من الممكن تخمين التخلف بأن نتخذ كأساس مبدئي التطور التاريخي في الدول الصناعية العظمى فالتخلف عند هؤلاء هو عبارة عن (تأخر) أي بقاء واستمرار أوضاع اجتماعية اقتصادية قديمة جداً حتى العصر الحالي أوضاع تعرفت عليها الأقطار المتقدمة حالياً والمثال البارز على هذا النموذج هو عالم الاقتصاد الأميركي و روستو صاحب نظرية (مراحل النمو الاقتصادي- البيان اللاشيوعي).

2- يقدم بعض المؤلفين وعلى رأسهم علماء الاجتماع تعريفاً بنيوياً للتخلف مشيرين على الطابع العلائقي للتخلف أي أن مشكلة التخلف قد نشأت عن تلاقي أنظمة اجتماعية مختلفة تحتل الظاهرات العلائقية مكاناً هاماً فيها ويرى الاقتصاديون البنيويون أن البلد المتخلف هو بلد يتميز بتعايش نظاميين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين تماماً.

3- لا يعني تعبير التخلف عند البعض أكثر من أسلوب للكناية عن ظاهرة الاستغلال الاستعماري.

4- يرى البعض أن التخلف معاصر للرأسمالية، وأن تخلف قطر ما إنما يتميز بتأخر القوى المنتجة الناجم عن علاقات الإنتاج المتأخرة.

5- استخدام تعبير التخلف في بعض الحالات للكناية عن خطة بلد ما بالمقارنة مع دول أخرى.

6- بالنسبة للبعض تعتبر بعض الأقطار متخلفة لأنها لا تستخدم مواردها من الثروات الطبيعية حسب أكثر الطرق اقتصادياً في التكنولوجيا المعاصرة.
7- يرى البعض في التخلف النقص تجاه أهو ضروري للناس ..

وأخيراً فإن مفهوم التخلف في قطر ما من وجهة نظر لأكوست نفسه إنما يتمثل بصورة أساسية بأنه وضع يتميز بانفصام دائم (أو جنوح نحو الانفصام) بين نماء ديموغرافي قوي نسبياً وبين تزايد ضعيف نسبياً كالموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة ويذهب لأكوست إلى أن مفهوم التخلف قد ظهر معاصراً للاكتشافين الأعظمين وهما:

➡ - اكتشاف ظاهرة البؤس والجوع.

➡ - الانفجار السكاني

وهكذا يكون من المستحيل فصل هذا المفهوم عن الحقيقتين التاليتين:
الأولى: وهي أن الشعوب ناقصة التغذية تؤلف حالياً (1969) زهاء ثلاثة أرباع البشرية.

الثانية: أن كتلة هؤلاء سوف تتضاعف بحوالي 2.5 مرة.

ولقد وجه الدكتور سمير أمين في كتابه الموسم التراكم على الصعيد العالمي- نقد نظرية التخلف نقداً قاسياً ضد استخدام تعبير لا يؤدي إلى أي مكان على حد تعبيره والذي غالباً يستخدمه الفقر بوجه عام الأمر الذي يستتبع لا يصدق لمختلف مظاهر الفقر مؤشرات جزئية صحة- أمية تغذية وفيات أو مؤشرات تأليفية مثل: متوسط دخل الفرد وذلك حتى يصار إلى ملئ الفراغ بشتى التفاهات والأخطر من ذلك أن هذا التعريف يؤدي إلى خطأ جوهري إذ يصار إلى تمثيل البلدان المتخلفة بالبلدان المتطورة عندما كانت في مرحلة سابقة من نموها.

ويرى الكاتب أن ذلك يعني صرف النظر عما هو جوهري في الموضوع وهو أي شيء جوهري أن البلدان المتخلفة جزءاً من المنظومة العالمية وأن لها

تاريخاً هو تاريخ انخراطها وهو الذي شحذ بنيتها الخاصة التي لم يعد لها شأن يذكر بالتاريخ عصور سابقة لانخراطها بالعالم الحديث ويصل الكاتب إلى الاستنتاج الذي مفاده أن المفاهيم الخاطئة عن التخلف والعالم الثالث يجب أن تزول ويحل محلها مفهوم التشكيلات الرأسمالية الطرفية.

➔ يحدد سمير أمين أخيراً الخصائص البنيوية التي

يظهر التخلف من خلالها:

① - تفاوت الإنتاجية في القطاعات المختلفة.

② - تضعضع البنيان الاقتصادي.

③ - السيطرة الخارجية.

ويرفض بتلهام تعبير التخلف ويصفه بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبياً.

➔ ويرى بتلهام أنه ابتداء من فكرة التخلف الزائفة المضللة يقام تحليل اقتصادي وسياسة اقتصادية لو أخذنا بهما أخذ الجد لصرفتا البلاد المتخلفة عن حل مشاكلها التي تواجهها يحدد الكاتب تلك السياسة الزائفة للاقتصاديين البرجوازيين:

1- أنه لا يمكن للبلاد المسماة متخلفة أن تخرج من وضعها الراهن إلا بالاستعانة بالاستثمارات الأجنبية.

2- ينبغي أن يشجع داخل البلدان المتخلفة زيادة الفارق في الدخل لأن الدخل المرتفعة وحدها هي التي تقدم ادخاراً يمكن أن يساهم في رفع معدل الاستثمار وبالتالي زيادة الدخل القومي.

3- ولما كانت عادات الادخار والاستثمار ضعيفة عند الطبقات التقليدية في البلاد المتخلفة فلا بد من تشجيع طبقة من المنظمين الرأسماليين في الريف والمدينة.

4- ينبغي أن يتجه للتصنيع نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بحجة عدم حاجتها إلى استثمارات ضخمة.

وعلى النقيض من هؤلاء فإن شارل بتلهم يعتبر أن من أهم السمات الجوهرية لوضع البلاد المسماة بالمتخلفة هو حالة التبعية السياسية والاقتصادية ولذلك فهو يرجح استخدام مصطلح البلدان التابعة على البلدان المتخلفة ويصبح بالتالي التخلص من حالة التبعية هو الشرط الأهم للتخلص من حالة التخلف.

• ويحدد بتلهم الخصائص البنيوية للتخلف بـ:

- 1- التبعية السياسية والاقتصادية.
- 2- الاستغلال التجاري والمالي (الداخلي والخارجي).
- 3- التجميد ولاسيما تباطؤ نمو القوى المنتجة.

أمارات التخلف:

- يهيمن في مجتمعات هذه البلدان اقتصاد زراعي متخلف لا يكاد يعدو في كثير منها أن يكون مجرد اقتصاد معيشة وهو يحمل في إهابة سيطرة العلاقات العمودية القبلية، الطائفية، الإقليمية باعتبارها امتداداً للعلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية التي تطبع المجتمعات ما قبل الرأسمالية بما تمثله هذه العلاقات من ركود وتحجر ولا إنسانية.

إن التطور الرأسمالي الذي تم ويتم فيها أو في بعضها في ظل الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة للإمبريالية العالمية على الواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية إنما تم ويتم بالتحالف مع الإقطاع أو بالتوازي معه بدلاً من أن يكون على حسابه كما كانت الحال بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة اليوم وآية ذلك من وجهة نظرنا هو أنه بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية وبعد اتساع نفوذ ورقة المعسكر الاشتراكي بعد الحرب العالمية الثانية من إمكانية انتقال البلدان المتخلفة إلى معسكر الاشتراكية دون

حتمية المرور بالمرحلة الرأسمالية بحذافيرها قد وجد وضع عالمي ثوري جديد غداً معه التناقض بين الطبقات والفئات الكادحة من جهة وبين البرجوازية الوطنية من جهة ثانية تناقضاً شبه رئيسي في حين تحول التناقض بين البرجوازية الوطنية والفئات الإقطاعية إلى تناقض شبه ثانوي وهو أمر يمثل الحالة المعكوسة لصيرورة الصراع الطبقي والاجتماعي التي تمت في البلدان المستعمرة والتي غالباً ما تمثل البلدان الصناعية الراهنة.

ونتيجة لهذا الخلل الاقتصادي - الاجتماعي فقد نجم خلل آخر في هرم العمالة وفي البنية الطبقية والاجتماعية عامة تمثل في أن حوالي 70-87٪ من سكان البلدان النامية ظلوا ملتصقين بالقطاع الزراعي (فلاحين) بينما لم يتجاوز العاملون في القطاع الصناعي نسبة 11٪ من قوة العمل مقابل حوالي 10٪ فقط و40-45٪ يعملون في القطاعين الزراعي والصناعي على التوالي في البلدان الصناعية المتقدمة وهذا ناجم بطبيعة الحال عن مكننة الزراعة وتصنيعها بدلاً من الاعتماد على الطرق التقليدية اليدوية البالية وتشير الإحصاءات إلى أن نصيب كل ألف هكتار في الدول المتطورة الصناعية هو 18.8 تراكتور مقابل 1.2 تراكتور في الدول النامية.

- إن مردود العمل الإنساني في البلدان النامية (أي الإنتاجية) هو في غاية التدني والهزال ولاسيما بالقياس إلى إنتاجية العامل في البلدان المصنعة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد الدكتور سمير أمين بدوره: أن التفاوت في الإنتاجية بين القطاعين الزراعي والصناعي هو أمر حاصل في كل البلدان الصناعية والزراعية على حد سواء ولكن الفارق بين الطرفين هو أن هذا التفاوت لا يتجاوز في الدول الصناعية المتطورة 1/3 في الحين الذي يصل فيه هذا الفارق في الدول المتخلفة إلى نسبة 1/10 الأمر الذي يجعل 2/3 أو 4/5 السكان الذين يعملون في الزراعة في البلدان النامية لا يعطون أكثر من 2/5 الإنتاج الوطني الخام.

وقد ترتب على تدني مستوى مردود العمل الإنساني الإنتاجية في البلدان النامية إن الدخل القومي لم ينم في هذه البلدان بشكل مرض يتناسب مع الضرورات الملحة التي تتطلبها عملية التنمية وتلبية الحاجات المادية للمواطنين.

إن الدخل القومي في البلدان النامية على تطوره المحدود يواجه واقع الحال ثلاث آفات كبيرة تعتبر بدورها سبباً ونتيجة معاص لتخلف هذه البلدان أي أنها تمثل علامة من علامات التخلف هذه الآفات هي:

1- سوء توزيع واستعمال الدخل القومي.

2- الانفجار السكاني.

3- النهب الإمبريالي.

أما بصدد سوء توزيع واستعمال الدخل القومي فإن ما لا يزيد عن 5/1 السكان في البلدان النامية يستأثرون في معظم أقطار هذه البلدان بحصة الأسد من هذا الدخل، في حين يعاني الـ 5/4 الباقون مرارة الفقر والحرمان والجوع والمرض بل والموت المبكر.

إن القسم الأهم من الدخل القومي إنما تبذله الفئات صاحبة الامتياز على المباديل والكماليات ومختلف الأوجه غير المنتجة وغير الصحيحة هذا إذا لم يجر تهريبها أصلاً إلى بنوك الدول الاستعمارية (كما هي الحال بالنسبة لكثير من الدول البترولية) أن هناك إجماعاً أو شبه إجماع بين مختلف علماء التنمية على أن هذا التفاوت الكبير في المداخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية في البلدان النامية يمثل أحد العقبات الرئيسية في وجه التنمية.

* ويرى رونالد روبنسون بدوره أن النخبة الحاكمة في الأقطار النامية هي نخبة شديدة الشراهة إلى استهلاك الدخل الوطني بدلاً من استثماره هذا الاستهلاك المتمثل في إقامة الأبنية الحكومية الفخمة وتأسيس خطوط الطيران وشراء سيارات الرولزرويس، والتزعم والاستزلام والفساد السياسي

الأمر الذي يجعل من الممكن معذرة الفلاح الصغير إن فهم من التنمية على أنها اسم جديد لمسمى قديم هو النصب.

* وقد ذكر الدكتور سمير أمين على أن ما تتميز به البلدان المتخلفة ليس هو ضعف الفائض بل هو استعماله استعمالاً غير منتج، تبذيراً، تصديراً.

أما مسألة الانفجار السكاني فإنها تشكل معضلة حقيقية في البلدان النامية ذلك أن زيادة السكان هنا تبلغ ضعف معدلها تقريباً في الدول الصناعية المتقدمة حيث سيتضاعف عدد السكان في الدول النامية كل قرابة ثلاثين عاماً في الوقت الذي لا تتوافق فيه هذه الزيادة السكانية بزيادة موازية في الإنتاج والدخل القومي الأمر الذي سيجعل التطور الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية مهددة باستمرار ويزيد من تفاقم البطالة ويحافظ على الإمارات الأخرى المختلفة للتخلف.

أما بصدد النهب الإمبريالي فهو يتجلى في صورة النهب المباشر الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية سواء بالقياس إلى أرباح أو نصيب هذه الدول نفسها وبالقياس إلى ما تجنبه هذه الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة.

أما صورة النهب غير المباشر فيتجلى في عدد من المجالات أبرزها التبادل التجاري غير المتكافئ الناجم عن كون البلاد الصناعية تستورد من البلدان النامية المواد الأولية بأسعار زهيدة ثم تعود فتبيعها على شكل مواد مصنوعة بأسعار خيالية والناجمة أيضاً عن الفارق الكبير بين إنتاجية العمل الصناعي وإنتاجية العمل الزراعي.

الإيداعات المصرفية الضخمة للدول البترولية أي أن النظام العربي حصل على 50% من حصة عوائد البترول العربي في شكل:

قروض غير قابلة للسداد بفعل التضخم من جهة.

ولتدهور قيم العملات من جهة أخرى.
ولعجز العرب عن استثمارها من جهة ثالثة.
ولضعف الدائن وقوة المدين من جهة رابعة.
ويمكن أن نضم إلى قائمة النهب الإمبريالي غير المباشر كذلك نهب
الخبرة الفنية المتمثل في هجرة العقول.
هذا الواقع من حالات ضعف الإنتاجية وسوء توزيع الدخل القومي والانفجار
الديموغرافي والنهب الإمبريالي على مستوى معيشة مواطني البلدان المتخلفة
بحيث تجدنا أمام ظاهرة جوع حقيقية بعضها مكشوف وبعضها مقنع.
تعاني المجتمعات المتخلفة كذلك من حالة الركود الاجتماعي والسياسي
والثقافي والذي هو أي الركود سبب ونتيجة معاً للحالة الاقتصادية الراكدة
وليدة الاقتصاد الزراعي التقليدي فالوحدة الاجتماعية الأساسية هنا ليست
هي الطبقة الاجتماعية بما تحمله من إحياءات ديناميكية في مجالي السياسة
والاقتصاد ولكنها العشيرة أو القبيلة أو الطائفة والتي هي نوع من الجماعة
والتعلق بالقديم وبسيطرة التفكير السحري والخرافي الماورائي وغير ذلك
من العقابيل السلبية التي انعكست على الفكر الثوري في هذه البلدان
فجعلت الرفض المتمزمت أو القبول المتهالك بين طوباوية غير علمية أو
علمية غير جدلية وذلك فوق أرضية انتقائية توفيقية زئبقية جعلته من حيث
النتائج حبيس مواقع وسطية ونظرة إلى الواقع وحيدة الجانب والاتجاه في
كثير من الحالات.

عوامل التخلف

يمكن بصورة عامة إرجاع حالة التخلف في البلدان النامية من الوجهة
التاريخية والنوعية إلى نوعين من الأسباب:
بعيدة: تتعلق بالبنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لهذه
البلدان.

قريبة: تتعلق بالآثار السلبية والندب غير الإنسانية التي حفرها الاستعمار عمداً في جسد هذه المجتمعات خلال بحثه المحموم عن المواد الخام وأسواق التصريف والأيدي العاملة الرخيصة أثر الثورة الصناعية.

إننا نقف عند فرضية (نمط الإنتاج الآسيوي) باعتبارها الفرضية الأقرب إلى المعقولة والعلمية ولا تتنافى مع المقولات الأساسية للمادية التاريخية والاشتراكية العلمية.

لقد اعتبر كارل ماركس أن نمط الانتهاج الآسيوي التسمية يشكل حالة خاصة في سلسلة التطور الاجتماعي البشري.

إن ماركس يتكلم هنا عن مراحل ما بعد المجتمع البدائي أي ما بعد ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فإن نقطة الافتراق بين مجتمعات نمط الإنتاج الآسيوي ومجتمعات نمط الإنتاج الأوروبي قد بدأت منذ هذه اللحظة لحظة ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فظهور هذه الملكية في بعض المجتمعات هو الذي أوجد الأساس المادي لما نسميه الآن بنمط الإنتاج الأوروبي بينما كان غيابها عن بعض المجتمعات هو الأساس المادي لما يسمى بنمط الإنتاج الآسيوي فإن مفتاح الأنظمة الشرقية هو غياب الملكية الخاصة للأرض وأن الأرض كلها ملك لرئيس الدولة.

أن هذه الخاصية لدى ماركس تجد تبريرها في الظروف المناخية-الجغرافية ولاسيما وجود مساحات صحراوية شاسعة تمتد من الصحراء الإفريقية عبر شبه الجزيرة العربية وفارس والهند إلى هضاب آسيا الأكثر ارتفاعاً قد جعلت من الري الصناعي بواسطة الأقنية وغيرها من الإنشاءات المائية أساس الزراعة الشرقية وهذه الضرورة فرضت استعمال الماء باقتصاد التشارك أوجبت في الشرق تدخل الحكومة المركزي ومن هنا تقع على عاتق الحكومات الآسيوية قاطبة وظيفة اقتصادية محددة وظيفة تأمين الأشغال العامة.

أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يفصلها الإنسان عن منتج عمله من خلال العمل - السلعة قد أوجدت القاعدة المادية للمجتمع الطبقي حيث انقسم الناس إلى مالكيين وغير مالكيين مستغلين ومستغلين ودخل الطرفان مع بعضهما في عملية صراع متعدد الصور والأشكال كان هو أي الصراع مورد الثورات الاجتماعية الخمس فأن غياب هذه الملكية في بلدان نمط الإنتاج الآسيوي هو الذي أوجد القاعدة المادية للمجتمع ذي الأنماط المتعددة وأحل التراتب الاجتماعي محل التعارض والصراع الطبقي وجعل البنائين الفوقي والتحتي بدلاً من أن يدخل مع بعضهما في سباق تطور وتقدم كما هي الحال بالنسبة للنمط الأوروبي.

تطورت المجتمعات الأوروبية على شكل قفزات بينما ظلت مجتمعات النمط الآسيوي تحبو على صورة تدرج بطيء وظل يتعايش فيها القديم مع الجديد وتتداخل وتتضد فوق بعضها أما بصدد العوامل القريبة للتخلف أي المسألة الاستعمارية فالبرجوازية والتي هي ربيبة الثورة الصناعية لا يمكنها أن تعيش كما يقول البيان الشيوعي إلا إذا خلقت لنفسها عالماً على صورتها وهي تغزو الكرة الأرضية بأسرها بدافع الحاجة إلى أسواق جديدة وحسب لبنين فإن البناء الفوقي الذي يقوم على أساس الرأسمال المالي يعزز الميل إلى الفتوحات الاستعمارية.

إن الثورة الصناعية البرجوازية في الغرب قد مارست من هذه الزاوية أثراً سلبياً مزدوجاً على البلدان النامية فهي من جهة قد عززت القبضة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة على تلك البلدان ومن جهة ثانية فإنها عمقت ووسعت الخندق القائم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وكرست بالتالي الحالة الراهنة ولو بصورة نسبية إلى أمد طويل.

وغني عن القول إن الإمبريالية العالمية اليوم تقوم بحراسة هذا الخندق العميق بالدبابات والصواريخ ومختلف وسائل الدمار والتي هي ومع الأسف إحدى نتائج الثورة الصناعية نفسها وذلك بغية إبقائها أي الدول المتخلفة موضعاً لاستغلالها وسيطرتها.

التخلف والطريق للرأسمالي (من كتاب د. محمد

أحمد الزعبي)

فالطريق غير الرأسمالي هو من وجهة نظرنا الممر شبه الإجباري للبلدان المتخلفة الذي تتحول خلاله ثورة التحرر الوطني الديمقراطي إلى ثورة اشتراكية انطلاقاً من:

أولاً: واقع العصر وطبيعته الثورية باعتباره عصر زوال الرأسمالية والانتقال إلى الاشتراكية.

ثانياً: المواصفات الخاصة للعملية الثورية في البلدان النامية ذاتها وأقول هنا شبه الإجباري وليس إجبارياً أخذاً بعين الاعتبار أمرين:

أولهما: أنه لا يجوز من حيث المبدأ في القضايا الاجتماعية المجازفة بإعطاء أحكام قسرية وقاطعة وخاصة حين يتعلق الأمر بالمستقبل.

ثانيهما: إن مقولة (الطريق غير الرأسمالي ما تزال موضع أخذ ورد وفحص لدى الباحثين الاجتماعيين الأمر الذي يستوجب إبقاء الأبواب مفتوحة بينها وبين أكثر من تقييم ومن اجتهد.

ومهما يكن من أمر فإن جملة من العوامل الموضوعية تجعل البعد الاشتراكي في مسألة الطريق غير الرأسمالي هو أقوى من البعد أو الميل الرأسمالي:

من أهم هذه العوامل:

1- التناقض الموضوعي بين الإمبريالية العالمية كمستغل ومضطهد وحركة التحرر الوطني باعتبارها موضوع ذلك الاستغلال والاضطهاد.

2- كون تجاوز حالة التخلف مرتبطاً بصورة أساسية بالتنمية التي هي بدورها مرتبطة بحشد كافة إمكانيات الأمة وطاقاتها المادية والروحية في عملية الإنتاج وتجديد الإنتاج الذي لا يتأتى إلا بإزالة استغلال الإنسان للإنسان من خلال علاقات الإنتاج والنظام الاشتراكي.

3- الإمكانية التي يتيحها وجود المعسكر الاشتراكي لتحويل ثورة التحرر الوطني إلى ثورة اشتراكية وذلك بواسطة الحماية والدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه هذا المعسكر.

4- المثال العملي الذي قدمه انتقال عدد من الجمهوريات السوفيتية المتخلفة (جمهورية منغولية الشعبية خاصة) مباشرة إلى الاشتراكية مطلقة بصورة فعلية وإلى غير رجعة واقع التخلف المقيت.

إن التطور اللارأسمالي لكي يكون سائراً في طريقه الثوري فلا بد أن تتاح في ظله حدود دنيا من الفرص السياسية والاقتصادية والثقافية للجماهير الشعبية المنتجة بحيث يغدو من الممكن القيام بعملية إقلاع شامل تنتهي معه ظروف الاستغلال وحالة التخلف وإلا فإنه ينقلب بدوره إلى جزء من الرتابة الدائرية أو الحلقة شبه المفرغة التي تدور بها البلدان النامية المتخلفة.

حركة التحرر الوطني والاشتراكية

الميزات الأساسية للواقع الخاص الذي تعاني منه حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث:

1- التخلف.

2- الخضوع بصورة أو بأخرى للإمبريالية العالمية.

3- التجزئة القومية في كثير من الحالات.

وقد عكست أيديولوجيتها المختلفة هذا الواقع الموضوعي وانعكست عنه وجاءت بالتالي تحمل سماته السلبية والإيجابية.

إن طبيعة ومحتوى الضياع في البلدان المتخلفة والمستعمرة هي غير طبيعته ومحتواه في البلدان المتقدمة فالإنسان المتخلف مسحوق مرتين مرة أمام نفسه كمتخلف ومرة أمام غيره كمستغل مرة أمام المصنع ومرة أمام المدفع أنه متخلف لأنه مسحوق ومسحوق لأنه متخلف والمجتمع

المتخلف فوق هذا وذاك يفتقر بحكم العلاقات الإنتاجية الموروثة التي تعكس وتنعكس عن بنى اقتصادية ما برحت تتراكم فوق بعضها بعضاً منذ الإنتاج الرعوي البدائي وحتى الإنتاج الصناعي الآلي مروراً بالاقتصاد الزراعي إلى مزية الوضوح في الانقسام الطبقي وبالتالي الصراع الطبقي الأمر الذي كان سيجعل في انتشاله من وهدة التخلف سواء عن طريق التطور الرأسمالي أو غير الرأسمالي.

أما هذا الحاضر المعقد الصعب أمام هذا التشيء المنظم وجد الإنسان نفسه مضطراً للهروب للخلف للماضي البعيد عندما كان أبوه يثيرون الرعب لمن يحكمه اليوم.

● ما هي الأسباب التي أوقعت الفكر الاشتراكي القومي في البلدان المتخلفة في جملة من الأخطاء البرجوازية الصغيرة؟
أبرزها:

1- معارضة الطبقة العاملة بالفلاحين حيث وصلت هذه المعارضة عند البعض إلى حد اعتبار أن طبقة الفلاحين في البلاد المستعمرة هي الطبقة الثورية الوحيدة التي لا تخشى أن تخسر في الثورة شيئاً وأن النقابات والعمال والحكومة إنما يستغلون جماهير الفلاحين استغلالاً مكيفلياً لا أخلاقياً.

2- معارضة الصراع الطبقي بالنضال القومي أو الوطني إن جوهر الخطأ في هذه المسألة ناجم أولاً عن عدم استيعاب الديالكتيك المادي ولاسيما ديالكتيك العام والخاص والفرد وثانياً عن الفهم المثالي للمسألة القومية القائم على اعتبار الأمة ظاهرة ثابتة بصورة مطلقة وليس ظاهرة تاريخية.

3- التقليل من أهمية الصراع الطبقي ومعارضته بشعار التعاون بين الطبقات أو تذويب الفوارق الطبقة لقد اعتبر البعض أن عدم وجود تمايز

طبقي في البلدان المتخلفة وبالذات عدم وجود برجوازية كبيرة مسيطرة تعارضها طبقة عاملة كبيرة وفعالة كما هي الحال في الدول الرأسمالية الصناعية اعتبروا ذلك سبباً كافياً لتجاوز مسألة الصراع الطبقي من حيث الأساس واستبدالها بشعارات توفيقية مختلفة أبرزها شعار الشعبية القائم على اعتبار أن الشعب كله كتلة متجانسة ذات مصالح موحدة أو شبه موحدة. المهام الثورية المتعددة والمتنوعة والمتشابكة التي تواجهها حركة التحرر الوطني العربية.

• أن حركة التحرر الوطني العربية بهذا المعنى تواجه في فترة زمنية واحدة مهام ثورية متعددة ومتنوعة ومتشابكة فهناك:

أولاً: التناقض بينها وبين الإمبريالية العالمية وامتدادها الرئيسيين الصهيونية والرجعية باعتبارهما تمثلان العدو المشترك لحركة التحرر الوطني العربي.

ثانياً: التداخل بين كل من الثورة الوطنية - الاستقلالية - والثورة الديمقراطية البرجوازية والثورة الاشتراكية وما يخلقه هذا التداخل من صعوبة في تصنيف القوى الطبقية في البلاد العربية.

ثالثاً: التناقضات الاجتماعية والطبقية القائمة في قلب كل ثورة من هذه الثورات على حدة.

رابعاً: واقع التخلف الذي تنطلق منه حركة التحرر الوطني العربية حيث الافتقار إلى طبقة عاملة واسعة، منظمة وواعية لهذه الطبقة وإلى ممثلين فعالين واقوياء لهذه الطبقة وحيث تتداخل تخوم الطبقات المختلفة مع بعضها ولاسيما المتجاورة منها بالإضافة على عوامل أخرى كالطائفية والعشائرية يميع الانقسام الطبقي ويخفف من حدة الصراع الطبقي فيه.

الدور القيادي للبرجوازية الصغيرة في البلدان

النامية:

البرجوازية إطلاقاً هي الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي وتستخدمها لاستغلال العمال المأجورين وتنحصر السيادة الاقتصادية والسياسية عادة في الشرائح الأعلى من هذه البرجوازية التي من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج الكبرى تتحكم بكامل الدورة الاقتصادية في المجتمع (الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك) وتخضع لها كافة الفئات والشرائح والطبقات الأدنى بوصفها غير مالكة لأية وسيلة إنتاج أو بوصفها تملك أدوات إنتاج بسيطة يمكن أن تقوى على الصمود لكنها لا تقوى على المنافسة.

وتعتبر البرجوازية الصغيرة الفئة الأوسع والأعرض والهم من بين كافة الفئات المتوسطة والتي هي طبقاً لتسميتها برجوازية من جهة إلا أنها صغيرة من جهة أخرى صغيرة سواء بالقياس إلى حجم مداخل عناصرها أو بالقياس إلى فعاليتها الاقتصادية عامة وهي تتألف بصورة أساسية من:

أ- صغار المنتجين ممن يملكون وسائل إنتاج بسيطة ولا يستثمرون بسببها عملاً مأجوراً وإنما يعتمدون في إنتاجهم على عملهم الشخصي.

ب- صغار الكسبة ممن يمارسون أعمالاً اقتصادية مختلفة لا تدخل مباشرة في صميم العملية الاقتصادية ولكنها تدور في فلكها.

الأمر الذي ينطبق بصورة أساسية على: صغار الفلاحين، الحرفيين، الصانع صغار التجار وفئات اجتماعية أخرى تندرج إما بحكم مداخلها (قسم من الموظفين) وإما بحكم طبيعتها الاجتماعية الخاصة (الطلاب صغار ومتوسطي رجال الدين).

يحدد لينين مفهوم البرجوازي الصغير من خلال:

1- كونه منتجاً صغيراً.

2- كونه ينتج في نظام معين للاقتصاد التجاري.

بأي حال فإن مفهوم البرجوازية الصغيرة مرتبط بمفهوم البرجوازية عامة والمرتبط بدورها في النظام الرأسمالي.

إن أبرز ما يميز البرجوازية الصغيرة هو نسبيتها ذلك أنها صغيرة بالقياس إلى غيرها (الكبيرة) وهذه النسبية هي التي تحدد قيمتها الثورية الصغيرة سواء في المجتمع الرأسمالي أو في البلدان النامية فلقد لعبت هذه البرجوازية الصغيرة في المجتمع الرأسمالي دوراً تقديمياً سيما في مرحلته الإمبريالية لأن المسافة الضخمة التي تفصلها عن برجوازية الاحتكارات وضعها موضوعياً في صف الطبقة العاملة والفئات المسحوقة الأخرى وجعلها ترفد باستمرار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بسيل من المناضلين والقادة.

أما في البلدان النامية فقد اختلف دورها بسبب اختلاف طبيعتها ذلك أن عملية التطور الاجتماعي قد سارت في البلدان النامية بصورة مغاير بدرجة أو بأخرى بكيفية أو بأخرى لما هي عليه الحال سواء في مجتمعات النظام الرأسمالي أو في مجتمعات النظام الاشتراكي وذلك بالاستناد إلى مجمل الظروف العيانية الخاصة بها.

أن طبيعة ودور وأهمية كل من الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي البرجوازية والبروليتاريان تختلف في البلدان النامية عنها في البلدان الرأسمالية الأمر الذي يترتب عليه ضرورة اختلاف طبيعة ودور وأهمية الفئات المتوسطة وخاصة البرجوازية الصغيرة هنا عنه هناك.

أمام هذه الإشكالية الثورية الجديدة هذا التعقيد الخاص وفي محاولة للخروج من هذا المأزق الجديد انقسم الفكر الثوري في البلدان النامية إلى

ثلاثة أقسام:

الأول: هرب من المشكلة إلى الوراء حيث لا فائدة من وجهة نظر هذا القسم من التماذي في الباطل (القفز فوق المراحل والظروف الموضوعية) وأنه لا يمكن الدخول إلى حرم الاشتراكية إلا من الباب الشرعي العريض باب الطريق الرأسمالي.

الثاني: هرب من المشكلة إلى الأمام على قاعدة ليس من سبيل لمعالجة أمراض اشتراكية إلا بمزيد من الاشتراكية وطرح هذا القسم انتهاء مرحلة قيادة البرجوازية الصغيرة وعدم جدواه.

الثالث: ارتأى عدم الهروب من المشكلة بل محاولة حلها من الداخل أي القبول مبدئياً بقيادة البرجوازية الصغيرة والتعاون معها وإغرائها بسلوك طريق خاص إلى الاشتراكية طريق لا يهدد مصالحها أو بقائها وبنفس الوقت يحقق بشكل تدريجي طموحات الفئات الشعبية المنتجة والكادحة، هذا الطريق هو الطريق اللارأسمالي.

حول المنظور السوسيولوجي للتنمية

في مسألة المنظور السوسيولوجي للتنمية لا بد من توضيح الأمرين التاليين:

أولاً: إن مسألة تحديد الوجه السوسيولوجي للتنمية هو أمر ينتمي إلى طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع العام من جهة وبقية العلوم الاجتماعية الخاصة من جهة أخرى من حيث أن هذه العلاقة تنطوي جديلاً على صورتين الوحدة والتمايز وعلى سبيل التبسيط يمكن افتراض انعقاد ندوة أو مؤتمر خاص حول مسألة التنمية وبالتالي تكليف عدد من الباحثين المختصين بتغطية كل جوانب القضية أنه من الطبيعي أن يكون بين هؤلاء الباحثين من يلقي الضوء على تاريخ السيطرة الاستعمارية وحركة التحرر الوطني، ومن يفحص الأسس السيكولوجية لظاهرتي التخلف والتطور عالم نفس،

ومن يوضح أثر الصراعات الدولية على عملية التنمية (عالم سياسة) ومن يوضح الأسس والجوانب الاقتصادية للعملية التنموية عالم اقتصاد ولا بد من باحث يوضح الأسس والجوانب الاجتماعية للعملية التنموية (عالم اجتماع).

إن طبيعة العلاقة الجدلية بين علم الاجتماع (المنظور السوسيولوجي) وبقية العلوم الأخرى (المنظور الاقتصادي والسياسي... الخ) لا بد أن تفضي فيما يتعلق بالأبحاث السابقة إلى ما يلي:

- إنه من المستحيل أن يستطيع أي باحث عزل نفسه تماماً عن مجالات الباحثين الآخرين.

- أنه لا بد وأن يحمل كل بحث لوناً خاصاً يميزه عن غيره من الألوان الأخرى.

- إن الباحث الاجتماعي هو أشد الجميع حرصاً في أن يعزل نفسه أو يميز نفسه بالقدر الذي يستطيع به الآخرين تمييز أنفسهم وألوانهم.

إن هذا الحرج الذي يواجهه العالم الاجتماعي يجد تبريره الموضوعي في الحقيقة التي مؤداها أن كلاً من الظواهر التاريخية والنفسية والسياسية والاقتصادية إن هي إلا ظواهر اجتماعية أولاً وقبل كل شيء من جهة ومن جهة ثانية فإن عموميتها هذه (طابعها الاجتماعي العام) لا تلغي لا يلغي خصوصيتها (طابعها السياسي والاقتصادي والنفسي والاجتماعي) أي أن الظاهرة الاجتماعية بما هي ظاهرة اجتماعية تختلف عن الظاهرة السياسية والاقتصادية والنفسية بصورة أو بأخرى.

ثانياً: إن مفهوم التنمية ينبغي ألا يختلط مع عدد من المفاهيم التنموية الخاصة والتي غالباً ما يستعملها علماء الاجتماع والاقتصاد (الغريون) انطلاقاً من خلفية إيديولوجية برجوازية مثل مفاهيم النمو والتقدم والتطور والتغريب والتحديث من حيث أن التنمية تعني بصورة جوهرية تفتح تفتيح

كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع المعني (المتخلف والراكد) ومن ثم توجيه هذه الطاقات وصبها في سبيل تحرير الفرد والمجتمع من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية أي بما يؤدي إلى تبديل الحالة الاجتماعية الراهنة المتسمة بالتخلف أو الاستغلال أو بهما معاً (اختلال النسق الاجتماعي) إلى حالة تتسم بالأخوة والعدل والمساواة وبالتالي الخلو من الفقر والجهل والمرض (النسق الاجتماعي المتوازن).

إن النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر ولاسيما نظرية التطور قد انعكس على علم الاجتماع في صورة ما سمي (بالدارونية الاجتماعية) فإن القفزة التكنولوجية الهائلة التي شهدتها القرن العشرين ولاسيما في نصفه الثاني (الثورة الصناعية الثانية) في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية خاصة وما أدت إليه هذه الثورة الصناعية من توفير للخدمات والسلع المحسنة لأفراد تلك المجتمعات وبالتالي تحسين وضعهم الاقتصادي قد انعكست بدورها على علم الاجتماع المعاصر (البرجوازي خاصة) في صورة عدد من الاتجاهات التي تطفئ اليوم على علم اجتماع التنمية أبرز هذه الاتجاهات:

اتجاه النمادج أو الأنماط المثالية للمؤشرات: ويقوم هذا الاتجاه على:

أ- تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو (نماذج مثالية).

تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف بوصفها مؤشرات أو (نماذج سلبية).

صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم أما هذه النماذج المثالية فقد ذهب البعض إلى تحديدها وبالتالي قياسها كمياً انطلاقاً من مسائل كالدخل الفردين التعلم، التحضر، التغذية، أجهزة الراديو التلفزيون الموبايل... الخ بينما ذهب البعض إلى قياسها كيفياً باللجوء إلى معايير قيمية جماعية أو فردية (فيبر - بارسونز).

الاتجاه التطوري المحدث: ويقوم هذا الاتجاه على إحياء النظرية التطورية القديمة والإفادة منها في دراسة المجتمعات النامية (المتخلفة) وذلك من خلال:

1- تحديد المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات المتطورة (المصنعة).

2- تحديد موقع البلد المتخلف عن ذلك السلم التطوري.

3- قياس المسافة المتبقية بين النموذجين أي معرفة المدة اللازمة لكي يلتحق البلد المتخلف بالبلد المتقدم النموذج وخير من يعبر هذا الاتجاه هو روستو في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي - البيان غير الشيوعي).

الاتجاه الانتشاري: ويقوم هذا الاتجاه بدوره على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل التي ينبغي أن تحذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية) من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها.

اتجاه تغير الأفراد نفسياً: يحاول هذا الاتجاه التركيز على درجة (الدافعية) الفردية أو الحافز الفردي باعتباره الدعامة الأساسية للتنمية ولا بد وفق هذا الاتجاه من تحديد الصفات السلوكية والنفسية للإنسان المتقدم سواء الآن أو إبان فترة (الإقلاع) التنموي الأولى باعتبارها أي الصفات السلوكية والنفسية (النموذج) الذي على الإنسان المتخلف تقليده وحذوه.

الاتجاه الاقتصادي: ويقوم هذا الاتجاه على التمرکز حول المنظور الاقتصادي سواء في تفسير ظاهرة التخلف أو في وضع العلاج لها التنمية ويتساوى لدى أصحاب هذا الاتجاه مفهوم التنمية مع مفهوم النمو ومفهوم التخلف مع مفهوم التأخر ويعتبر مفهوم المسافة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو المفهوم المركزي لديهم بحيث يصبح ردم هذه المسافة الاقتصادية بحلول اقتصادية صرفة هو الطريق التنموي الصحيح.

وفي الواقع فإن هذه الاتجاهات الخمسة وغيرها من الاتجاهات المشابهة على ما بينها من فوارق شكلية إنما تلتقي في نقطتين أساسيتين:

الأولى: هي أن الغرب بصورة عامة يمثل نموذج متقدم بالقياس إلى دول العالم عامة ودول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (العالم الثالث) خاصة.

الثانية: أن المسافة الكائنة بين النموذج الأول المتقدم والنموذج الثاني المتخلف هي مسافة تنتمي إلى الناحية الاقتصادية بصورة أساسية وأن ردمها لا يمكن أن يتم إلا بوسائل اقتصادية أيضاً (استيراد التكنولوجيا الغربية والقيم الاجتماعية الغربية الملائمة لها).

الأمر الذي يرفضه علم الاجتماع الاشتراكي وكل اللذين لاحظوا عملياً (كيف تتخبط ذبابة النمو الاقتصادي في نسيج عنكبوت المؤسسات الاجتماعية) وأن الميل المتزمت إلى ارفع نماذج التحليل قد أوقع الطلاق بين التحليل الاقتصادي وبين العلوم الاجتماعية الأخرى وحرمه من فائدتها ذلك أن التحليل الاقتصادي كلما كان أكثر تقدماً ودقة كان أقل قدرة على تعيين دور العناصر غير الاقتصادية.

ففي مؤتمرات كامبردج حول التنمية والتي ظلت تنعقد طيلة سنوات العقد السابع بشكل دوري لفحص استراتيجيات التنمية في العالم الثالث كان واضحاً وجود منظورين أساسيين لمسألة التنمية: منظور اقتصادي ومنظور اجتماعي وبينما تبني أصحاب المنظور الأول الرأي الذي مفاده أن التوسع الصناعي وحده بين مجالات الاقتصاد ككل هو الذي يوفر الفرصة للخلاص إذ تخلق التكنولوجيا المتقدمة كميات كبيرة من رأس المال بسرعة بل وتؤمن المصادر اللازمة لتطوير ذاتها هي:

تبني أصحاب المنظور الثاني الرأي الذي مفاده أن تركيز الصناعة بحيث تقوم على التقنية الأحدث.

إن التنمية الاجتماعية واقع الحال لا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد إسقاط للتنمية الاقتصادية على المجال الاجتماعي فبلاد العالم الثالث وأن تكون متأخرة كثيراً عن البلاد الرأسمالية المتطورة في ميادين الطب والإذاعة وإنتاج الكتب... الخ إلا أنها كما يقول بيير جالية ليست بعيدة كثيراً عن البلاد الرأسمالية المتطورة في ميدان التعليم ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية في البلدان الاشتراكية المحسوبة على البلدان النامية (الصين - فيتنام - كوبا) هي متقدمة بما لا يقاس على ما هو سائد في البلدان الرأسمالية المتطورة التي تسيطر فيها علاقات الاستغلال والاستعباد والاغتراب والضياع رغم وضعها المتطور أنه انطلاقاً من العلاقات الجدلية الكائنة أولاً: بين البناء الفوقي والبناء التحتي وثانياً: بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في البناء التحتي فإن الإنسان يعتبر الحلقة الأقوى في هذه السلسلة من العلاقات لأنه هو الذي يصنع ويطور قوى الإنتاج الأمر الذي يستتبع تبديلاً في علاقات الإنتاج ومن ثم في كل البناء الاجتماعي التحتي والفوقي وعلى هذا الأساس فإن تنمية الإنسان تكتسب أهمية خاصة في أي خطة تنموية اقتصادية كانت أم اجتماعية فالإنسان هو هدف أية تنمية وهو وسيلتها في وقت واحد وتنميته تقتضي إعداده وتربيته وإكسابه السلوك والاتجاهات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المطلوبة أي تقتضي تنشئته تنشئة اجتماعية خاصة تتفق والأهداف الاجتماعية الكبرى لشعب أو الأمة.

وبصورة عامة فإن المنظور السوسيولوجي يفترض أن تنطلق التنمية

من الأمور التالية:

1- الموازنة بين مصالح الجيل الحاضر ومصالح الأجيال المقبلة (مصلحة

الأمة).

2- بالنسبة للجيل نفسه لابد من الموازنة بين مصالحه العاجلة ومصالحة الآجلة.

3- مراعاة طبيعة البنية الاجتماعية (الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة) والتكهن بموقف وحاجات كل من هذه الطبقات والفئات والشرائح.

4- المستوى الثقافي العام (الوعي الفردي والاجتماعي).

5- التركيب النفسي للمجتمع (درجة النضوج الثوري، الإحساس بالتخلف، الاستعداد للتضحية...الخ).

6- التركيز على النواحي المتعلقة بتنمية العنصر البشري (التعليم- الصحة- الرعاية الاجتماعية- النوادي والمؤسسات الثقافية والرياضية...الخ).

7- طبيعة السلطة السياسية القائمة ومدى التفاف الجماهير حولها.

8- تحديد المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع (مرحلة الثورة الاستقلالية، أم الثورة البرجوازية الديمقراطية، أم الديمقراطية الثورية، أم ماذا؟).

9- الوضع الإيديولوجي أو المناخ الإيديولوجي السائد في المجتمع وهل هو المناخ البرجوازي أم المناخ الاشتراكي.

10- المكانة الدولية للمجتمع المعني بالاستناد إلى حجمه السكاني والجغرافي وموقعه الاستراتيجي وكذلك ماضيه الحضاري وتطلعات جماهيره القومية.

ما حك جلدك مثل ظفرك وأهل مكة أدري بشعابها الأمر الذي يضع على عاتق المتخصصين والعلماء مسؤولية وضع نظرية تنموية تتلاءم والظروف الموضوعية والذاتية للعالم الثالث مستفيدين من كل ما كتب حول هذا الموضوع.